

استخدام دراسة الجدوى الاقتصادية لملاءمة مشاريع التكوين الجامعي مع متطلبات سوق الشغل

Using an economic feasibility study to suit university formation projects with the requirements of the job market

عمران محمد *

مخبر البحوث والدراسات السياسية

جامعة الجزائر 03

شاطرباش أحمد

جامعة الجزائر 03

chaterbacha@yahoo.fr

omrane.mohamed@univ-alger3.dz

تاريخ إرسال المقال: 2022/07/20 تاريخ قبول المقال: 2022/08/14 تاريخ نشر المقال: 2022/09/15

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية للتعليم العالي وكيفية استخدامه لملاءمة مشاريع التكوين الجامعي مع متطلبات سوق الشغل، سواء من حيث الكم أو من حيث النوع وذلك من خلال قيام الجامعة بدراسة مشاريعها التكوينية باعتبارها مشاريع استثمارية تهدف الاستثمار في رأس المال البشري وإلى تحقيق عائد اقتصادي من عملية الإنفاق المالي والتكوين المخطط، وبدراسة سوق الشغل عن طريق عملية تحليل البيئة الخارجية الخاصة بها، ومعرفة الاحتياجات المطلوبة سواء من حيث نوع التخصص أو من حيث المهارات الواجب توافرها في الخريج الجامعي، ومحاولة ملاءمة التكوين مع هذه المتطلبات، ووضع برامج ومقررات تكوين تستجيب لرغبة العميل الخارجي أو ما يسمى بأرباب العمل.

الكلمات المفتاحية: الجدوى الاقتصادية للتعليم العالي، سوق الشغل، التخطيط الجامعي للتكوين، العائد التعليمي.

Summary: This study aimed to identify the importance of studying the economic feasibility of higher education and how to use it to fit university formation projects with the requirements of the labor market, whether of quantity or in terms of type, through the university studying its formation projects as investment projects aimed at investing in capital Human and to achieve an economic return from the process of financial spending and planned formation, and studying the labor market through the process of analyzing its external environment, knowing the required needs, whether in terms of the type of specialization or from the skills that must be available in the university graduate And trying to suit the formation with these conditions And put of formation programs that respond to the desire of the external customer.

Keywords: Economic Feasibility for Higher Education, Work Market, University Planning for formation, Educational Return.

تمهيد:

عرفت الجامعة العديد من التغيرات والتطورات بعد ظهور علم اقتصاديات التعليم، وظهرت دراسات تناولت هذا الجانب، بداية من أواخر القرن الثامن عشر ميلادي، وهذا عن طريق عالم الاقتصاد (أدم سميث) Adam Smith، الذي لفت الانتباه لمعالجة هذا الموضوع، وأهميته من الجانب الاقتصادي، وتبعت هذه الدراسة دراسات أخرى بداية من القرن 19 م تناولت دور التعليم في النمو الاقتصادي، بعدها شهدت تطورات في بداية القرن 20 م حيث تطرقت لدور التعليم في زيادة المهارات الفردية والإنتاجية للمتعلمين، ومهدت هذه الدراسات بظهور المرحلة الثانية في بداية 1960 م، والتي مهدت التأسيس لهذا العلم من خلال العديد من المفكرين الاقتصاديين مثل (ثيودور شولتز) Théodore Schultz الذي دعا إلى الاهتمام بالرأس المال البشري والاستثمار فيه باعتباره المحور الأساسي في التنمية الاقتصادية، وجاءت دراسة (جورج ساكاروبولوس) George Psacharopoulos الذي تناول العائد الاجتماعي والاقتصادي من التعليم، ومع ظهور نظرية الرأس المال البشري تغيرت النظرة إلى التعليم الذي أصبح ينظر إليه كمشروع استثماري له بُعد اقتصادي كبقية المشاريع الاقتصادية الأخرى، وهذا رغم وجود تباين واختلاف بين منظمات الأعمال وبين الجامعة، من حيث مفهوم الاستثمار أو من حيث مفهوم التكلفة والعوائد إلا أن الملاحظ من كل هذا هو عدم وجود دراسات جادة تربط بين التعليم كمشروع استثماري، ودراسة كيفية تحقيق العائد الاقتصادي منه عن طريق تحليل دراسة الجدوى من خلال التخطيط له لتحقيق الملاءمة، ومن هذا المنطلق نحاول أن نتناول هذا الموضوع ومعالجته بمحاولة الإجابة عن الإشكالية التالية:

كيف يمكن للجامعة أن تحقق ملاءمة مشاريع التكوين مع متطلبات سوق الشغل عن طريق استخدام دراسة الجدوى الاقتصادية؟

أهداف الدراسة: هذا وتسعى هذه المحاولة البحثية إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

- التعرف على عناصر دراسة الجدوى الاقتصادية للتعليم العالي.
- التعرف على العلاقة الجدلية بين كلفة التعليم، والعائد من التعليم.
- معرفة الدور الذي يلعبه التخطيط الإستراتيجي للتعليم العالي لتحقيق الجدوى.
- معرفة المواصفات المطلوبة في الخريج التي تساعد في تحقيق الجدوى الاقتصادية.

منهج البحث:

اهتدى البحث إلى الاستعانة بالمنهج الوصفى التحليلى، باعتباره المنهج المناسب لمتغيرات البحث، وأهدافه المتمثلة فى وصف خصائص مشكلة البحث وصفا دقيقا وشاملا، وتحديد العلاقات التى تربط بين متغيرات الموضوع، كل ذلك بالاعتماد على الربط بين كل عناصره ومحاولة فهم كل عنصر على حده من خلال تحليلها لاستخلاص النتائج، التى من شأنها خدمة الموضوع.

المبحث الأول: مفهوم الجدوى الاقتصادية للتعليم العالى

تعد دراسة الجدوى الاقتصادية أحد الأساليب التى يتم استعمالها لدراسة مدى النجاعة التى تحققها المشاريع الاقتصادية، حيث يعد هذا المفهوم أسلوب قديم بالنسبة لمنظمات الأعمال، وجديد نوعا ما بالنسبة للمؤسسات التعليمية بصفة عامة والمؤسسات الجامعية بصفة خاصة، حيث سنحاول التعرف على مفهوم الجدوى الاقتصادية للتعليم العالى، وأهميته بالإضافة إلى معرفة عناصر دراسة الجدوى.

المطلب الأول: تعريف دراسة الجدوى الاقتصادية اصطلاحا:

يمكن تحديد المقصود بدراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع ما بأنها تلك الأساليب العلمية المحددة والمستخدمه فى جمع البيانات والمعلومات المطلوبة وتحليلها بهدف التوصل إلى نتائج قاطعة عن مدى صلاحية المشروع موضع الدراسة من عدمه¹.

ويمكن تعريفها أيضا بأنها سلسلة الأنشطة والمراحل المتتابعة والمكونة من عدد من الدراسات والبيانات التى تقضى فى التحليل النهائى بإقرار إنشاء مشروع استثمارى معين من عدمه سواء كان هذا المشروع جديدا أو توسعا فى مشروع قائم؟ أو إحلال مشروع قائم بمشروع آخر².

المطلب الثانى: تعريف الجدوى الاقتصادية للتعليم:

تعرف الجدوى الاقتصادية للتعليم العالى بأنها "منافع التعليم الاقتصادية، وهى تحسب بمقارنة عائدات النشاط أو المشروع التعليمى خلال العمر الإنتاجى بتكاليفه توصلا إلى معرفة منفعته وفوائده، والحكم عليه من الناحية الاستثمارية، وتجرى هذه الدراسة قبل إقامة المشروع أو النشاط إلى نهاية عمره الإنتاجى الافتراضى، وهى نظرة مسبقة وتخطيط قبل التنفيذ لتقويم كفاءة المشروع قبل البدء به، والتأكد من ربحيته، وهل نستثمر به أم لا"³.

وتعرف الجدوى الاقتصادية للتعليم "بوصفها استثمارا يهدف إلى قياس الإسهام المتوقع للتعليم للمستويات المستقبلية فى الدخل، والمخرجات المتمثلة فى المهارات والمعارف التى تكتسبها القوى

استخدام دراسة الجدوى الاقتصادية لملاءمة مشاريع التكوين الجامعي مع متطلبات سوق الشغل

العاملية، ومن ثم تحسين إنتاجية العمالة المتعلمة وذلك يتطلب تناول العديد من الجوانب عند دراسة الجدوى الاقتصادية للتعليم⁴.

ويتضح لنا مما سبق أن هناك عناصر أساسية لتحقيق مفهوم الجدوى الاقتصادية وهي:

- وجود أفكار أو مشاريع استثمارية تهدف إلى الاستثمار في الرأس المال البشري والفكري.
- عمل دراسة لهذه المشاريع لمعرفة مدى جدوى فتح مشاريع تعليمية سواء تعلق بفتح جامعة جديدة أو كلية أو قسم أو تخصص جديد.
- تتم هذه الدراسة قبل تنفيذ المشروع وتكون دراسة إستشرافية.

المطلب الثالث: أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية للتعليم العالي

تتمثل دراسة الجدوى الخاصة بالتعليم العالي في ما يلي⁵:

- أ. تحديد مدى الربحية الاجتماعية للمشروع، من خلال تقدير العوائد المتوقعة من المشروع الخاص بالتعليم العالي سواء تعلق الأمر بمشروع تعليمي جديد، أو التوسع فيه من خلال فتح كليات أو أقسام أو تخصصات جديدة؛
- ب. المساعدة في اتخاذ القرار حول أفضل الاستثمارات باستخدام الموارد المتاحة للمؤسسة التعليمية، مما يؤدي إلى ترشيد القرار الاستثماري، خاصة عندما تكون ميزانية الاستثمار محدودة بسبب ضيق مصادر التمويل وارتفاع تكاليفه؛
- ت. تحتاج بعض المشاريع في مجال التعليم العالي إلى تكاليف ضخمة يصعب استردادها، كتكاليف اقتناء معدات وأجهزة مخبرية متطورة، لذا فإن فشل المشروع نتيجة عدم القيام بدراسة الجدوى أو لانخفاض مستواها، يعرض المؤسسة التعليمية لخسائر ضخمة ويكلف المجتمع موارد اقتصادية ضائعة؛
- ث. تفيد دراسة الجدوى، وخاصة في الجانب المتعلق بالدراسات السوقية، في التعرف على فرصة المشروع المتمثل مثلاً في مدى نجاعة فتح جامعة جديدة، أو تخصصات جديدة تتلاءم مع سوق الشغل؛
- ج. تسهيل الحصول على تمويل للمشروع من طرف الوزارة الوصية، والمساهمة في تخفيض تكاليف التمويل؛
- ح. المساعدة في تحديد الحجم الأمثل للمشروع، أي الذي يحقق أكبر عائد للمشروع؛
- خ. تسهيل عملية تقييم أداء المؤسسة التعليمية وذلك من خلال مقارنة مدى ما تحقق من أهداف المشروع (عائدات مباشرة وعائدات غير مباشرة، توظيف الخريجين، جودة المخرجات

استخدام دراسة الجدوى الاقتصادية لملاءمة مشاريع التكوين الجامعي مع متطلبات سوق الشغل

التعليمية، جودة المخرجات البحثية...) بعد بدء التشغيل مع ما خطط له من هذه الأهداف في دراسة الجدوى؛

د. التقليل من مخاطر عدم التأكد من خلال تقييم التأثيرات المختلفة في أداء المشروع التعليمي، مثل تغير التخصصات المطلوبة في سوق الشغل، المهارات الجديدة التي يجب توفرها في الخريج الجامعي، الوسائل الجديدة في العملية التعليمية، وتكاليف التمويل وتغيرات الطلب على التعليم، والتطورات التقنية المرتبطة بالتعليم.

المطلب الرابع: عناصر دراسة الجدوى الاقتصادية للتعليم العالي:

إن المشروعات الاستثمارية تختلف نشاطاتها وتتباين نفقاتها وعائداتها، حسب طبيعة كل مشروع استثماري، وهذا ما يجعل دراسة الجدوى تختلف من مشروع إلى آخر، وحسب الهدف من كل مشروع، الذي قد يتخذ طبيعة اقتصادية ربحية أو طبيعة خدمية أو اقتصادية عمومية، ولإحاطة بجميع عناصر هذه المشروعات اتجهت الدراسات العلمية إلى تحليل المشروعات إلى عناصر ودراسة كل عنصر على حده، الأمر الذي جعل دراسة الجدوى تشمل على عدة أنواع من دراسات، فهناك: الدراسة التسويقية والدراسة الإنتاجية أو الفنية، والدراسة المالية والاقتصادية، إلا أن دراسة الجدوى الاقتصادية الخاصة بالتعليم العالي قد تأخذ شكلا آخر رغم تشابه عناصر الدراسة في كثير من الأحيان، نظرا لوجود تباين في الأهداف المرجوة من عملية التعليم، وطبيعة المشروع التعليمي، وتتمثل عناصر دراسة الجدوى الاقتصادية للتعليم العالي في ما يلي:

أولا: دراسة الجدوى الاقتصادية الأولية للمشروع:

يمكن أن نعرف دراسات الجدوى الاقتصادية الأولية بأنها عبارة عن « دراسة أو تقرير أولي يمثل الخطوط العامة عن كافة جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة، والتي يمكن من خلالها التوصل إلى اتخاذ قرار إما بالتخلي عن المشروع أو الانتقال إلى دراسة أكثر تفصيلا، وهذه الدراسات تهدف أساسا إلى إعطاء فكرة أولية عن المشروع المقترح، وهل يمكن قبوله من الناحية المبدئية، فإذا كانت نتائج الدراسة الأولية غير مشجعة فيمكن في هذه الحالة التخلي عن المشروع فدراسة الجدوى الأولية تعتبر بمثابة صمام الأمان أمام إنفاق الكثير من الأموال الاستثمارية المخصصة لإجراء الدراسات التفصيلية لمشاريع قد تكون غير جذابة أو غير مجدية بالشكل المطلوب الذي يبرز هذه النفقات »⁵.

ثانيا: الدراسة التسويقية:

استخدام دراسة الجدوى الاقتصادية لملاءمة مشاريع التكوين الجامعى مع متطلبات سوق الشغل

تهدف الدراسة التسويقية إلى إحداث الملاءمة بين الجامعة (الكلية، القسم، الهيئة التدريسية، (بيئة الكلية) ومطالب واحتياجات الزبون والذي يقصد به (الطلبة، أولياء الأمور، أرباب العمل،... إلخ) لكي تتحقق أهداف المؤسسة التعليمية التي هي واقع الحال لتبيع منتج أو خدمة، ولكنها ترضي الطلبة، وهذا الأمر يتطلب منها أن تسعى دائما إلى تحقيق احتياجات الطلبة؛ ويشير الباحثون إلى أن تغطية مفهوم التسويق التعليمي يتطلب منها التطرق إلى ما يلي⁶:

- أن الفكرة الأساسية للتسويق التعليمي هي التلاؤم بين القدرات الجامعية ومطالب الطلبة (الدارسون) لكي تتحقق أهداف الجامعة؛
- مع مفهوم التسويق لابد أن نبدأ مع احتياجات ومطالب الطلبة كوظيفة أساسية للجامعة، ينبغي أن تحدد الاحتياجات والرغبات ومن ثم تقرر أي منها يتوجب المحاولة أولاً لتحقيق الرضا، وأن هذه المسؤولية تقع على عاتق الهيئة التدريسية في الكلية، وأن الفرصة التي تطمح إليها الجامعة وهي تحقيق أهدافها، سوف تحدث من خلال الجهود التي تبذلها الجامعة لتحقيق رضا الطالب؛
- أن التسويق بالأساس لا يمكن أن يكون وظيفة منفصلة بل أنه جزء من إجمالي الأعمال، ونظريا هو النتيجة الأخيرة للأعمال، وهذا يعني أن الزبون ينظر إليه بنفس الطريقة؛
- أن التسويق التعليمي هو عملية ربط، أي ربط منتجات/ خدمات الجامعة بحاجات الزبون (الطالب، أولياء الأمور، الباحثين، المجتمع).

ثالثا: الدراسة الإنتاجية أو الفنية:

فالدراسة الإنتاجية في مجال التعليم تتمثل في "دراسة الكفاية الداخلية للتعليم". كاختيار مكان المؤسسة التعليمية التي سيتعلم بها الفرد، ومواصفاتها وتجهيزاتها، ومدى قربها وبعدها عنه، فضلا عن المكان الذي سيعمل فيه بعد تخرجه، وتكاليف الانتقال منه وإليه، وتحديد خصائص الموارد البشرية للكادر التعليمي والإداري في المؤسسات التعليمية، وتحديد أساليب التدريس والتقويم والتقنيات التي يتم بها الإنتاج⁷.

رابعا: تحديد كفاءة التعليم:

من الأساليب المستخدمة في تحليل مخرجات التعليم أسلوب (واكنر جانيت) Wagner Janet في تحليل إنتاجية التعليم العالي، أهم المخرجات التي حددها هي الارتقاء الحضري، الأبحاث العلمية، تخريج المتخصصين في شتى المجالات، هذا في الجانب الفني، أما الكفاءة الاقتصادية فهي أهم بكثير من الكفاءة الفنية، فهي لاتخاذ في حسابها كمية الموارد فقط، بل أيضا تكلفتها تحقيق مخرجات بأقل

تكلفة ممكنة؛ وحتى يمكن تطبيق المعايير أعلاه لابد من تحويل العلاقات الوصفية المنسوبة إلى (واكتر) Wagner إلى علاقات كمية قابلة للقياس، يمكن تفسير الارتقاء الحضري بارتفاع مستوى المعيشة، ماذا عن الأبحاث العلمية؟ هل هو مجرد عددها أم هو عدد ما حظي منها بالتطبيق؟ وماذا عن الخريجين؟ هل هو توصيف كمي دون النظر إلى النوعية؟ يمكن التعبير عن الكفاءة الكمية أو حجم الاستيعاب بأنها التكاليف الكلية مقسومة على عدد الطلاب خلال وحدة الزمن، حتى هذا الرقم يبقى عديم المعنى ما لم يقارن بمستوى الإنجاز المرغوب، جودة المنتج يمكن قياسها بالزيادة في دخل المتعلم نتيجة الزيادة في المعرفة، أما التكلفة فيمكن تعريفها بمقدار الاستثمار اللازم للحصول على المستوى العلمي خلال وحدة الزمن؛ أما الكفاءة الخارجية فيمكن وصفها بالزيادة في دخل الفرد نتيجة الزيادة في نفقات التعليم بمقدار وحدة واحدة، وعلى فرض صحة التوصيف أعلاه لابد من الإقرار بصعوبة أن لم يقال تعذر الحصول على البيانات المطلوبة، معايير قياس الكفاءة التي وضعها واكتر تشير إلى العائد الاجتماعي للاستثمار في التعليم وعلى فرض أن المستثمر هو الدولة مع إمكانية تعميم المعايير المذكورة على الاستثمارات الفردية والخاصة في هذا المجال⁸.

خامسا: المؤشرات الاقتصادية والمالية:

فالمؤشرات الاقتصادية والمالية يتم تمثيلها كمتغيرات النموذج المقترح في إطار إعادة النظر في أنشطة الجامعة لهدف تحسين بيئة القياس المحاسبي، والمساعدة على تقييم الأداء بدلالة المؤشرات الإنتاجية والفاعلة المنفقة على البرامج والأنشطة والمشاريع الاستثمارية في صورتها الكمية، حيث يتم التعبير عن هذه المتغيرات بالزيادة المتوقعة لمخرجات هذه البرامج الناتجة من إعادة هندسة العمليات، وتشخيص السليبيات المقاومة للتحسين، وإعادة الهيكلة الفعالة لنظم الموازنات والأدوات المالية الأخرى التي تساعد في قراءة صائبة وتوجيه الاستثمار للفرص الإيجابية، وتحديد عناصر دالة الهذر وتحجيمها لتفعيل هامش المقارنة بين الفرص الاستثمارية والفرص الضائعة⁹.

المبحث الثاني: تحليل التكلفة والعائد في مجال الاستثمار في التعليم

عند قيام الجامعة والمؤسسات التعليمية بدراسة الجدوى الخاصة بمشاريعها الاستثمارية في رأس المال البشري، يتطلب منها دراسة التكلفة الخاصة بالمشروع سواء كان هذا المشروع يتعلق بإنشاء جامعة جديدة، أو فتح كلية جديدة، أو قسم أو تخصص جديد... إلخ، بالإضافة إلى دراسة العائد المتوقع من هذا المشروع التعليمي، وهذا ما سيتم تناوله بشيء من التفصيل ضمن عناصر هذا المحور.

المطلب الأول: مفهوم التكلفة في التعليم:

تعد التكلفة احد العناصر المهمة المتعلقة بدراسة أي مشروع تعليمي، ويختلف مفهومها عن التكلفة الاقتصادية، وسنحاول التعرف على هذا المفهوم في ما يلي:

أولاً: تعريف التكلفة في التعليم:

تعرف التكاليف التعليمية أو ما يسمى بالإنفاق النقدي، بأنها تلك المبالغ المدفوعة فعلاً مقابل الحصول على جميع الموارد المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ الأنشطة، وبالنظر إلى الأنشطة التعليمية فإن النفقات النقدية تتمثل في دفع الرواتب الخاصة بالهيئة التدريسية وغيرها، وتكاليف بناء وصيانة وتجهيز وتشغيل المؤسسات التعليمية¹⁰.

وتعرف تكلفة التعليم بأنها " إجمالي القيم النقدية والعينية التي تتفق من قبل الحكومة أو الأفراد للوصول إلى أهداف تعليمية، وهي لا تقتصر على الأموال التي تتفق على التعليم، بل تشمل أيضاً جميع الجهود المالية والمعنوية والأشياء المضحي بها والتي يمكن وضع تقديرات مالية لها"¹¹.

ثانياً: أهداف دراسة تكلفة التعليم:

وتهدف كل دراسة لتكلفة التعليم السعي إلى تحقيق جملة من الأهداف تتم في ما يلي¹²:

- إحداث التوازن بين ميزانية التعليم وغيرها من الميزانيات المخصصة لقطاع الاقتصاد الوطني الأخرى، ومن هنا تظهر أهمية دور المسؤولين عن التعليم في التأكيد على وجوب تزايد حصة التعليم من الميزانية العامة ومن الناتج القومي الإجمالي؛
- توزيع الموارد المالية المتاحة للتعليم توزيعاً عادلاً بين مراحل التعليم وفروعه المختلفة وحسب أولويات الخطة التربوية؛
- أهمية استثمار الموارد المالية والمادية والبشرية من قبل المؤسسات التعليمية استثماراً أمثل، قبل التفكير في زيادة حجمها بسبب تزايد تكلفة التعليم، علماً أن الدول المتقدمة الغنية أكثر حرصاً من الدول النامية الفقيرة في هذا الاتجاه؛
- الاهتمام بدراسة تكلفة التعليم يساعد في تقدير نفقاته والتنبؤ بتكلفة التعليم يساعد في البحث عن مصادر جديدة للتمويل بالإضافة إلى المصادر التقليدية.

ثالثاً: تصنيف تكلفة التعليم:

وضع الباحثين عدة تصنيفات لأنواع تكلفة التعليم، مابين تكاليف خاصة فردية وتكاليف اجتماعية بالإضافة إلى تكاليف الفرص الضائعة، وتكاليف الخريج، حيث سنحاول أن نتطرق لها في هذا المحور:

أ. **التكاليف الخاصة والتكاليف الاجتماعية:** ويقصد بالتكاليف الخاصة أو (الفردية) هي تلك التي يتحملها الطلبة وأسرهم وتتمثل هذه التكاليف في ما يدفعونه مقابل الخدمة التعليمية المقدمة على سبيل المثال الرسوم التعليمية (أو التي تخصم من المنحة الدراسية، الكتب المدرسية واللوازم الأخرى، المواصلات، الزى التربوي؛ كل هذه البنود تشكل النفقات النقدية التي يجب أن تضاف إليها المكاسب الضائعة التي يخسرها الطلبة من أجل الحصول على مجموع التكاليف الخاصة¹³.

أما التكاليف الاجتماعية فهي تلك التي يتحملها المجتمع ككل مقابل توفير التعليم والتدريب على سبيل المثال، مرتبات أعضاء هيئة التدريس وغيرهم من الموظفين، النفقات الجارية الأخرى على السلع والخدمات (مياه، غاز، وما إلى ذلك) - الكتب واللوازم الأخرى، الإيجار السنوي الذي يعادل النفقات الرأسمالية على المباني والمواقف، ويمكن أن يضاف لهذه البنود من النفقات النقدية تكلفة الفرصة الحقيقية في مجال الاستثمار في المجتمع².

ب. **تكلفة الفرصة البديلة (الضائعة) :** وهي تمثل المفهوم الاقتصادي للكلفة وتعرف بأنها الفرق بين العوائد الناتجة عن إنفاق الموارد على التعليم وبين العوائد البديلة المضحية بها في أنشطة اقتصادية أخرى للموارد نفسها، وبالرغم من صعوبة قياسها إلا أنه جرت بعض المحاولات في حسابها وعلى عدة مستويات: تمثل حسابها على مستوى التلاميذ، وهنا تمثل التكلفة الضائعة بمعدل الدخل الأسبوعي للمماثلين لهم في السن والجنس الذين يعملون في الصناعات التحويلية، ويرى بعضهم أن التكلفة هذه تحسب لطلبة التعليم الثانوي فقط ولا تحسب للابتدائية لأن سن الطلبة في التعليم الابتدائي وحسب قوانين العمل الدولية لا تسمح لهم بالعمل؛ لكن الواقع يفرز أمرا آخر إذ أن معظم الدول النامية بصفة خاصة تعمل فيها نسبة عالية من الطلبة من هم في سن الابتدائية في مختلف الأنشطة بعد أن تركوا مدارسهم لأسباب اقتصادية واجتماعية وغيرها؛ كما يتم حسابها على مستوى الإطار التدريسي والوظيفي، وهي الفرصة الضائعة الناتجة عن توجيه الأموال نحو الرواتب والأجور بدلا من استثمارها في مجالات إنتاجية سلعية؛

وأيضا يتم احتسابها على مستوى السلع الرأسمالية كالأراضي والأبنية : وهي تمثل الفرصة الضائعة من بيعها بسعر السوق أو تأجيرها بدلا من استخدامها في قطاع التعليم. إن عملية حساب كلفة الفرصة البديلة المذكورة آنفا تفيد في عملية التقويم السنوي لقطاع التربية فضلا عن عملية التخطيط

التربوى، إذ أن هذه المؤشرات تساعد المخطط على الاختيار بين البدائل المختلفة أي القبول بأعداد كبيرة من الطلبة مع معلمين كثيرين غير أكفاء أو قبولهم بأعداد قليلة مع معلمين أكفاء، أو الاختيار بين كلفة إلزامية التعليم ومجانية التعليم أو بين تطوير التعليم المهني إجمالاً أو بين أحد أنواعه الأكثر أهمية (الزراعي - الصناعي - تجاري) أو الاختيار بين مناهج التعليم الحديثة المكلفة وأخرى أقل كلفة لكنها غير كفوءة³.

ت.كلفة الخريج: هي الصيغة التي تمثل النسبة بين الكلفة الكلية وعدد الخريجين وتمتاز هذه الصيغة بأن استخداماتها محدودة وذلك لأنها تأخذ بالحسبان نسبة الفاقد التعليمي⁴.

المطلب الثاني: مفهوم العائد في التعليم:

مع ظهور نظرية رأس المال البشري، وتبلور علم اقتصاديات التعليم، اهتم عدد من الاقتصاديين باستخدام أدوات البحث الاقتصادي في دراسة عائدات التعليم، ومدى إسهامها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الفردي والقومي، وتقسيم هذه العائدات إلى عائدات مباشرة وغير مباشرة، أو إلى عائدات إجتماعية أو إقتصادية أو عائدات فردية حيث سنحاول أن نتطرق إلى هذه الأنواع من خلال من خلال هذه الجزئية.

أولاً: تعريف عائدات التعليم

لقد عرف (جون فوربس ناش الابن) John Forbes Nash, Jr. العائد بشكل عام بأنه مرادف للمكافأة، أو ما يجنيه الشخص من منفعة أو سرور أو رضا عندما يسلك سلوكاً معيناً، وتحدث المنفعة أيضاً عندما نستطيع تجنب شيء غير مرغوب فيه، وذكرت (غادة ألبان)، أن العائد هو مقدار الدخل الذي يعطيه الإستثمار طوال حياته الإنتاجية، والاستثمار يعني استخدام الموارد الحالية من أجل الحصول على دخل أعلى في المستقبل والجزء الذي يضحي به من أجل استخدام هذه الموارد، يمثل التكلفة، بينما يمثل العائد ذلك الدخل يتم الحصول عليه من هذه التضحية، ويرى (إدوارد فولتون دينيسون) Edward Fulton Denison أن مفهوم العائدات يشير إلى مقدار الزيادة في الدخل القومي الحقيقي المقترن بالتعليم الإضافي الذي يحصل عليه أفراد القوة العاملة، بينما يرى (بورتون ويزبرود) Burton Weisbrod أنها قدرة الأفراد المتعلمين على الإنتاج والكسب، وإنتاج المتعلمين ومكاسبهم، ويضيف إليه فرص الرخاء التي يستفيد منها المتعلم وأسرته، والأفراد والأسر الذين يعيشون في نفس البيئة¹.

الاستثمار في التعليم هو التضحية بالأموال الحاضرة من أجل الحصول على منافع أو عوائد مستقبلية أكبر، وهذه العوائد إما أن تكون مباشرة وهي على قسمين: (عائد خاص أو فردي)، وعائد

استخدام دراسة الجدوى الاقتصادية لملاءمة مشاريع التكوين الجامعي مع متطلبات سوق الشغل

على المجتمع (عائد اجتماعي)، أو تكون غير مباشرة في أثارها إذ توفر فرص الإبداع والابتكار والتجديد والتغيير في أسلوب الحياة في الادخار والاستثمار والعادات والتقاليد والأذواق وحقوق الأسرة وغيرها².

ويعرف العائد الخاص بأنه الدخل الإضافي من العمل الناتج عن الزيادة في التحصيل الدراسي أو (التعليم الإضافي) وأن حجم هذا الدخل دالة في سنوات الدراسة والخبرة فضلا عن نوعية التعليم، أما العائد الاجتماعي فهو مجموع العوائد الملموسة أو غير الملموسة التي تطرأ على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالدخل القومي والنمو الاقتصادي الناتج عن الأنفاق على التعليم³.

وبما أن للتعليم عوائد بحسب التعريف أعلاه فهو إذن إنفاق استثماري لكنه استثمار طويل الأمد لأن عوائده تحتاج إلى فترة تأخير للحصول عليها، وفي نفس الوقت يمكن أن يكون التعليم إنفاق استهلاكي عندما يصبح غاية لذاته فقط، فهو لا يكون استثمارا إلا عندما يكون محطة إعداد لمراحل متتالية من التعليم تنتهي بالاستفادة منه لخدمة الفرد والعائلة والمجتمع⁴.

إن العوائد الناتجة عن التعليم سواء الخاصة منها أم الاجتماعية لن تكون فاعلة وذات منفعة إلا وفق الشروط التالية¹:

- اعتماد طول فترة التعليم كعامل أساسي في تفاوت الدخول وإنتاجية العمل فضلا عن العوامل الأخرى المؤثرة؛
- التضحية بالأموال الحالية المنفقة على التعليم تقتضي الحصول على منافع وعوائد أكبر منها في المستقبل متناسبة مع المستوى التعليمي والتحصيل الدراسي؛
- وجود اقتصاد مزدهر وفرص عمل متوافرة حين الطلب أي أن الخريجين في حالة استخدام كامل للمستويات التعليمية كافة؛
- ثبات سعر الخصم سعر الفائدة نسبيا الذي يقيس القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية للعوائد.

ثانيا: تصنيفات لعائدات التعليم

وضع الباحثين عدة تصنيفات لعائدات التعليم سنحاول أن نذكر أهمها في ما يلي:
فقد قسم (الحمدان سهيل) العائدات إلى عائدات مادية (اقتصادية) وعائدات غير مادية (غير اقتصادية)².

فالبنسبة للعائدات الاقتصادية (مادية) تتمثل بالدخل الفردي الذي يحصل عليه الفرد نتيجة تعليمه أو المجتمع نتيجة التعليم فيه، ولذا فهي تقسم إلى عائدات فردية تعود على الفرد المتعلم بدخل

استخدام دراسة الجدوى الاقتصادية لملاءمة مشاريع التكوين الجامعي مع متطلبات سوق الشغل

نقدي مباشر، وإلى عائدات اجتماعية تعود على المجتمع بشكل غير مباشر كالضرائب التي تساهم في دعم الدخل القومي، وإسهام المتعلمين في الإنتاج وبالتالي في الدخل القومي؛ أما العائدات غير اقتصادية (غير مادية) فهي أيضا فردية تعود على الفرد بالرفاهية والاستمتاع، وتحقيق الذات، واحترام القوانين، وعائدات اجتماعية غير مباشرة كنشر العلم والمعرفة في المجتمع، وتأثير المتعلمين بأسرهم ومجتمعهم. في حين أشار كل من (أبو شعيرة خالد؛ غباري ثائر) إلى تصنيف عائدات التعليم إلى عوائد مباشرة وعوائد غير مباشرة³:

أ. وتقسم العوائد المباشرة: إلى العوائد الفردية التي تعني عموما الدخول الإضافية التي يحصل عليها الأفراد بسبب مستوياتهم التعليمية وهناك أيضا العوائد الاجتماعية والتي تعني العوائد الصافية التي تؤول إلى المجتمع ككل نتيجة للاستثمار في التعليم؛
ب. أما العوائد غير المباشرة: وهي مجموعة الآثار الإيجابية التي يخلقها التعليم خارج نطاق المجال التعليمي نفسه، كتوفر فرص الإبداع والتطوير وإيجاد إمكانيات التجديد والاختراع وكل ذلك منافع اقتصادية يمكن قياسها. فرية المنزل المتعلمة التي لا تعمل لا تزيد مقدار الدخل القومي، ولكنها تربي أطفالها تربية أفضل بكثير المرأة الجاهلة، الأمر الذي يساهم في المستقبل في زيادة متوسط إنتاجية أولادها.

المطلب الثالث: أهمية دراسة عائدات التعليم:

ولدراسة عائدات التعليم أهمية تتمثل حيث أصبحت تعد من القضايا الهامة التي برزت في ميدان اقتصاديات التعليم مؤخرا علاقة التعليم بحياة الفرد والمجتمع وما يعود عليهما من منافع، وهذا راجع إلى الإقبال الشديد على التعليم وانتشاره بين فئات المواطنين المختلفة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وما يتطلبه ذلك من جهود جبارة وأموال كثيرة تقتطع من حسابات الاستثمارات الأخرى في قطاعات النشاط الاقتصادية والخدمات الاجتماعية، من هنا لابد من دراسة عائدات التعليم الاقتصادية والاجتماعية ومقارنتها بعائدات الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى من أجل تقويمها وترشيد الاستثمار فيها؛

كما أن هذه الدراسات تنير السبيل أمام الدارسين والمسؤولين لاتخاذ القرارات الصائبة في الاستثمارات التعليمية، كتحديد الحجم المناسب للتوسع التعليمي بالنسبة للمشاريع الأخرى، وتحديد التوسعات في فروع التعليم ومراحله تبعا للعائدات الأفضل؛ وتكشف دراسة عائدات التعليم عن مدى ملاءمة أنظمة التعليم في سد احتياجات المجتمع من أفراد القوى العاملة، أو تخريج أناس لا تحتاجهم

المشروعات الاقتصادية فيبقون عاطلين عن العمل، أو يتحولون إلى أعمال لا يستخدمون فيها خبراتهم ومهاراتهم التي اكتسبوها بالتعليم؛ كما تسعى لحساب وقياس ظواهر تربوية واجتماعية واقتصادية أهملت في السابق رغم أهميتها فهي قيمة بحد ذاتها، مما يطور البحث العلمي في هذا المجال ويساعد على ازدهار التعليم¹.

المبحث الثالث: التخطيط للتعليم العالى كآلية لملاءمة التكوين وتحقيق الجدوى

بعد دراسة الجامعة للجدوى الاقتصادية لمشاريعها التعليمية من خلال تحديد التكلفة المتوقعة والعائدات المرجوة من ذلك، تلجأ في المرحلة الثانية إلى استخدام تحليل دراسة الجدوى لتحقيق العوائد من خلال الاستفادة من نتائج التحليل، ووضع خطط تتلاءم مع أهداف المشروع التعليمي لتحقيق الجدوى الاقتصادية.

المطلب الاول: استخدام دراسة الجدوى لتحقيق العوائد التعليمية

تهتم دراسة الجدوى في مجال التعليم، ببحث وتحليل العلاقة النسبية بين المدخلات التعليمية (التكاليف) والمخرجات التعليمية (العوائد) بحيث يمكن الحكم على أي بديل أو تغيير تعليمي وتقويمه، وتتركب دراسة الجدوى التعليمية من عدة دراسات فرعية أو جزئية وهي²:

دراسة إستطلاعية: وذلك للتعرف على أهداف السياسة الجديدة، وإحتياجاتها (متطلبات تحقيقها) ؛

دراسة مسحية: وذلك للتعرف على الواقع الحالي ورصد حركته وتحليله وتقويمه؛

دراسة مقارنة: وذلك للتعرف على تجارب الدول الأخرى ونماذج سابقة للتطبيق الحالي، بقصد إجراء المقارنات والمقابلات اللازمة للحكم على التجربة الحالية؛

دراسة تمهيدية: وذلك لتوفير الإمكانيات والشروط والظروف المطلوبة لتنفيذ التعديل والتدخل بالبديل التعليمي، ومايتصل بذلك من تخطيط وإدارة وتمويل، بهدف التوصل إلى القوالب التنفيذية المناسبة؛

دراسة تحليلية للتوصيات: وذلك للبحث عن التوصيات التي يمكن تنفيذها وإقتراح البعض الآخر تحقيقاً للأهداف المرجوة.

المطلب الثانى: طبيعة العلاقة التعليم العالى العربى بسوق الشغل

يولي علم اقتصاديات التعليم أهمية خاصة بحساب الكلفة والعائد للتعليم العالى والجامعى لارتباطه بفرص التشغيل وتلبية متطلبات سوق العمل من الخبرات والمهارات والأيدي العاملة، وزادت تلك الأهمية نتيجة لإمكانية تنقل وهجرة الأيدي العاملة المدربة بين دول ومناطق العالم حسب إحتياجات الأسواق، وهو عامل مؤثر في اقتصاديات وسياسات التعليم في المنطقة العربية منذ عقد

استخدام دراسة الجدوى الاقتصادية لملاءمة مشاريع التكوين الجامعي مع متطلبات سوق الشغل

السبعينات من القرن الماضي سواء بسبب انتقال الأيدي العاملة بين الدول العربية ذاتها، أو استقبالها لأيدي عاملة أجنبية، أو هجرة أيدي عاملة عربية إلى خارج المنطقة وخاصة من خريجي التعليم العالي والمؤهلين علمياً¹⁴.

وقد انتقل العالم من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد القائم علي المعرفة حيث تزداد الصلة بين القيمة المضافة للابتكار وبين القدرات الإبداعية للأفراد كمردود مباشر للتعليم المتميز، وفي هذا الصدد يشير تقرير المعهد العربي للتخطيط بقوله بأن "عملية جعل النمو الاقتصادي غنيا بالتشغيل لا بد أن تمر حتما بنقل الطلب علي العمالة من القطاعات التقليدية إلى قطاعات حديثة، قائمة علي تعميق العملية الإنتاجية باستخدام أحدث التقنيات، وبنظم حديثة قائمة علي مؤسسات سوق العمل الداعمة للعمالة، وإحداث نظام تدريبي متطور يتماشى مع متطلبات سوق العمل¹⁵.

وهو ما يكشف عن انخفاض الكفاءة الخارجية للنظام التعليمي، كما يؤكد التقرير أيضا على أن ضعف مساهمة إنتاجية قوة العمل في النمو يرجع إلي انخفاض مستوي إعداد وتأهيل رأس المال البشري، والذي لا يحققه مجرد التوسع في فتح الجامعات وزيادة نسب الالتحاق بها فقط، كما فعلت معظم الدول العربية بل يتطلب كذلك استحداث تخصصات جديدة في التعليم الجامعي لتلبية زيادة الطلب علي مهن ووظائف جديدة في سوق العمل، وحل مشكلات عدم مواءمة نوعية خريجي التعليم الجامعي ومستوي تأهيلهم لمتطلبات سوق العمل من الخبرات والمهارات والمعارف¹⁶.

وتعتبر سياسات التعليم العالي الهادفة إلى تعظيم دوره في عملية التنمية وفق خطط منضبطة علميا من العوامل الرئيسية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة وتحسين مستويات الدخل الفردي والمجتمعي لارتباط ذلك بما تحققة العائدات المضاعفة القيمة والمعتمدة على إنتاج الصناعات المتطورة تقنيا، والتي تحتاج لتوافر مهارات وخبرات عالية في القوي العاملة التي يوفرها التعليم العالي المتميز وكشفت دراسات موسعة عن العلاقة بين تحسن معدلات نمو الناتج المحلي والفردي وتحسن التعليم، كلما زاد الاتساق بين الجودة والتكاليف في التعليم، بمعنى الربط بين زيادة الكلفة والمنفعة كما أنه تأكدت العلاقة بين جودة الأداء بالتعليم العالي وتحسين نوعية الحياة وتحقيق مؤشرات الرفاه الاجتماعي والتي تشمل توفير (مياه شرب نقية - الصرف صحي - تمهيد طرق وتوفير مواصلات والاتصالات - السكن الآمن - الوسائل الترفيهية والثقافية مثل السينما، المسرح وقنوات البث التلفزيوني، البيئة الطبيعية الآمنة والأغذية الصحية)¹⁷.

وتبقى الفاعلية الاقتصادية للتعليم العالي غير مؤثرة ما لم يشمل الاهتمام باقي عناصر اقتصاد المعرفة الذي يضم (النظام الاقتصادي ونظم المعلومات والابتكار والإبداع)، فقد بات الأمر لا يتعلق

فقط بالجوانب البيداغوجية بقدر ما يشمل مدي رشد النموذج السياسي والتنموي والتعليمي المتبع في المجتمع، كما يتعلق أيضا بأساليب التخطيط لأنماط التمويل والإنفاق على التعليم العالي ومدي توافر معايير الإنصاف في سياساته والعدالة التوزيعية لفرصه وتخصصاته دون تمييز؛ وفيما يتصل بذلك فقد حققت الدول العربية معدلات التحاق بالتعليم العالي بلغت عام 2011م 24,1 % وهو ما يقل عن المعدل العالمي البالغ 28,7 % ، كما أنفقت علي التعليم نسبةً إلي الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 م نحو 3,9% وهو ما يقل أيضا عن المعدل العالمي البالغ 4,9%، مما يظهر التلازم بين ضُعب الإنفاق وضعف معدلات الالتحاق، ويؤدي هذا إلي ما سبقت الإشارة إليه من انخفاض دور التعليم العالي في العالم العربي في رفع معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي أو الفردي، كما يسهم التدني في نسب الإنفاق علي البحث العلمي والتطوير في الدول العربية في تدهور الحالة العامة لإسهام التعليم العالي في التحديث للبنية الاقتصادية أو تطوير الإنتاجية لمواكبة متطلبات بناء مجتمع المعرفة، فعلى مدى العقود الماضية تراوحت تلك المخصصات في معظم الدول العربية ما بين 0,1 % إلى 0,4 % من الناتج المحلي الإجمالي.¹⁸

ويعد توفير تعليم عالي الجودة والإنفاق عليه وعلي البحث العلمي الركيزة الأساسية لاقتصاديات المعرفة مرتفعة الإنتاجية والقيمة، والتي تعتمد علي" عوامل متنوعة منها تجهيزات رأس المال والتغيرات التنظيمية وتعلم مهارات جديدة، وتتأثر الإنتاجية على مستوى الفرد بعوامل مثل الصحة والتعليم والتدريب والمهارات الأساسية والخبرة... وعوامل أخرى على المستوى الوطني مثل سياسات الاقتصاد الكلي والمنافسة وإستراتيجيات النمو الاقتصادي وسياسات الحفاظ علي بيئة أعمال مستدامة والاستثمار في البنية الأساسية والتعليم.¹⁹

المطلب الثالث: تعريف التخطيط الجامعي

يمكن أن نعرف التخطيط الجامعي بأنه "مرحلة التفكير التي تسبق عملية اتخاذ القرارات اتجاها معينا باختيار مجموعة من الأهداف الواجب تحقيقها والعناصر الواجب استخدامها، مادية كانت كالأموال والقاعات والعدد وغيرها أو بشرية كالتدريس والموظفين والعمداء وغيرهم وكذلك مجموعة القرارات التي تواجه البرامج الزمنية اللازمة لها"؛ إن التخطيط التعليمي ركن أساسي من التخطيط الشامل ولكي يحقق التعليم الجامعي أهدافه المرجوة فإنه يجب أن يُبنى على أساس احتياجات المجتمع التي تتطلبها الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تخلفها عمليات تكوين مجتمع عصري، وعلى أساس المواءمة بين متطلبات التنمية والمعاصرة وإمكانات المجتمع وحساب ما يلزم البناء الاجتماعي والاقتصادي في المستقبل.²⁰

استخدام دراسة الجدوى الاقتصادية لملاءمة مشاريع التكوين الجامعي مع متطلبات سوق الشغل

ويعتبر التخطيط أحد الأدوات الأساسية المستعملة في تسيير المنظمات المجتمعية والتعليمية، لتحقيق أهدافها المرجوة، فقد تلجأ بعض المنظمات إلى استعمال التخطيط التقليدي الذي يتخذ العديد من الأشكال من بينها التخطيط التكتيكي أو التخطيط البعيد المدى، والذي لم يعد يساير مجريات العصر الحالي، نظرا لعدم اهتمام هذا النوع ببيئة المنظمة التي تعد أحد المسوغات الأساسية في عملية التخطيط الناجح، خصوصا بالنسبة للمنظمات ذات المشاريع الاستثمارية التي تسعى إلى تحقيق الجدوى الاقتصادية من المشروع بما فيها المؤسسات التعليمية، في ظل التنافس الشديد الذي أصبح يعرفه التعليم العالي، وظهور ما يسمى بالجامعات الخاصة والجامعات العالمية، وسط بيئة اقتصادية متغيرة باستمرار، الشيء الذي أصبح يفرض على الجامعة التكيف مع محيطها الخارجي من خلال تحليل البيئة الخارجية ومعرفة سوق الشغل المستهدف من طرفها لتحقيق الملاءمة والجدوى.

ومدخل التخطيط الإستراتيجي هو أفضل مداخل التطوير لمؤسسات التعليم، حيث استطاع أن يغزو بقوة جميع منظمات الأعمال والمؤسسات التعليمية، والخدمية والإنتاجية في معظم بلدان العالم من خلال ما يتصف به من ديناميكية ونشاط ويستجيب للمتغيرات المتسارعة في البيئة المحيطة ولا سيما في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شتى ميادين المعرفة، كل ذلك ولد دافعا قويا لدى الإدارات العليا والمسؤولين عن التخطيط إلى وجوب البحث عن صيغ جديدة أو نماذج معاصرة من التخطيط تتسم بقدرتها على فهم القوى المحيطة في بيئة المؤسسات وإمكاناتها في مواجهة متطلبات العصر، وتمخضت تلك المحاولات عن ظهور أنموذج معاصر للتخطيط وهو التخطيط الإستراتيجي الذي يسعى إلى تحقيق أهداف متنوعة منها تغيير اتجاه المؤسسة التعليمية، ووضع القضايا الإستراتيجية في بؤرة اهتمام الإدارات العليا وخلق قاعدة بيانات دقيقة تساعد في صنع قرارات مناسبة وتدريب العاملين والمدراء، وتطوير أدائهم والرقابة على العمليات الجارية، وتوفير إطار مرجعي للميزانيات والخطط الإجرائية قصيرة المدى ومراجعة الأنشطة الحالية للقيام بعمليات التكيف والتعديل في ضوء المتغيرات البيئية.²¹

المطلب الرابع: التخطيط لملاءمة التكوين الجامعي:

بعد دراسة الجامعة للجدوى الاقتصادية لمشاريعها الاستثمارية، والتي تتركب من عدة دراسات فرعية أو جزئية، قد جئنا على ذكرها ضمن عناصر هذا المحور، والتي تتمثل في الدراسة التمهيدية ودراسة المقارنة بالإضافة إلى الدراسة الإستطلاعية التي تهدف إلى التعرف على أهداف السياسة الجديدة التي تتلاءم مع رسالة الجامعة، وإحتياجاتها ومتطلبات تحقيقها، والدراسة المسحية التي تستهدف التعرف على الواقع الحالي ورصد حركته وتحليله وتقويمه، وذلك من خلال التحليل

استخدام دراسة الجدوى الاقتصادية لملاءمة مشاريع التكوين الجامعي مع متطلبات سوق الشغل

الإستراتيجي لبيئة الجامعة، ومعرفة الفرص الموجودة في سوق العمل والإستفادة منها، عن طريق عملية التخطيط الإستراتيجي الذي قلنا عنه أنه أحسن مدخل لتحقيق الملاءمة والجدوى الإقتصادية من التعليم الجامعي بإعتباره يستطيع أن يتكيف مع متطلبات سوق اشغل والمهارات المطلوبة فيه.

أولاً: مداخل التخطيط التعليمي:

توجد ثلاثة مداخل تستخدم عادة في التخطيط التعليمي والتي تتمثل في مدخل إعداد القوي العاملة، ومدخل حسابات التكلفة والعائد، ومدخل تحليل الطلب الاجتماعي، ولكل مدخل منها مميزاتا وعيوبه، والتي اتضحت نتيجة التطبيق في مجالات الاقتصاد والتعليم، وقد أدى استخدام مفهوم ومؤشرات التنمية البشرية منذ تسعينيات القرن الماضي في تلك المجالات، وبروز أهمية تنمية ما عرف بالثروة البشرية ورأس المال الثقافي ورأس المال المعرفي والاجتماعي لصعوبة قياس دورها المباشر في التنمية والتعليم، إلي تزايد الحاجة لاستخدام منهجية التخطيط والمستقبلات بأدواتهما المختلفة والتي مكنت المخططين ورسمي السياسات العامة والقطاعية من التعامل مع المفاهيم والمؤشرات السابقة والوصول إلي نتائج أكثر دقة في البحوث المتعلقة بالتعليم والاقتصاد وغيرها، كما أظهرت أهمية الاعتماد علي المدخل المتكامل في التخطيط لسياسات التعليم، والذي يُمكن من دمج المداخل الثلاث السابقة والاستفادة من مميزاتا البحثية كما زاد الاهتمام العالمي بمجال التخطيط ورسم السياسات للتعليم العالي، وقد ازداد بشكل ملحوظ منذ أواخر القرن الماضي، نتيجة لتوجهات اقتصادية واكبت ظاهرة العولمة واقتصاديات السوق، وتبلور فكر تنموي جديد قائم علي مفاهيم اقتصاد المعرفة²².

ثانياً: ملاءمة التكوين الجامعي

تعرف ملاءمة التكوين بأنها: "العلاقة القوية بين تكوين معين والذي يحضر لمنصب شغل معين، على المستويين الكمي والنوعي في نفس الوقت ضمن محددات ثلاثية: خصائص الأفراد، سلوكيات المستخدمين (أصحاب العمل) وطبيعة السياسات العمومية فيما يخص التشغيل والتعليم، في ظروف اقتصادية وديمغرافية معينة، وهذه الأخيرة هي أساسية حيث أن عروض الشغل سواء تجديد أو إنشاء وحجم الأجيال تعد عوامل محددة لإدراج الشباب"²³.

ويعتبر التعليم والعمل عنصران متلازمان، ولا بد من التوفيق بينهما قدر الإمكان لتحقيق المواءمة بين البرامج والتخصصات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل المستقبلية، ويؤدي الخلل في هذه المعادلة إلى هدر الإمكانيات المالية في تمويل تخصصات وبرامج لا ترتبط بخطط التنمية واحتياجات سوق العمل²⁴.

استخدام دراسة الجدوى الاقتصادية لملاءمة مشاريع التكوين الجامعي مع متطلبات سوق الشغل

كما تقوم الجامعة من خلال عملية التخطيط بتقدير عدد الخريجين واتجاهات نموهم في المستقبل، وهذه الخطوة يتم فيها تقدير المطلوبين لسوق العمل من الحاصلين على شهادات تعليمية، ويستخدم في هذا التقدير عدة طرق منها اتجاهات النمو في الماضي كوسيلة للتنبؤ في المستقبل²⁵. ولعل صعوبة مواءمة التكوين لسوق الشغل تنبع من مجموعة من المعوقات المتعددة، ومن أهمها عدم وجود قاعدة بيانات فعالة ومتجددة حول سوق العمل واحتياجاته مع الكفاءات والتخصصات الدقيقة؛ سرعة تغير احتياجات سوق العمل بوتيرة متسارعة لا تتناسب مع تطور التعليم واستجابته لهذا التغير؛ النقص في برامج التكوين والتأهيل في سوق التعليم العالي والتي تتناسب مع متطلبات سوق العمل؛ البطء في تغير المناهج والبرامج الدراسية التكوينية في مؤسسات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل²⁶.

ثالثاً: آلية المواءمة بين المخرج الأكاديمي وسوق العمل

تتضح ضرورة تحقيق الجدوى الاقتصادية في المخرجات التعليمية الأكاديمية، ولا يتأتى ذلك إلا بالبحث عن آلية للتناغم الدائم والتناسب الطردي بين المتغيرين- المخرج الأكاديمي وسوق العمل إذ أن ضعف التوافق بين سوق العمل والمؤسسات الأكاديمية هو الذي يؤدي إلى عدم تناسب المخرجات في كمها ونوعها مع احتياج السوق، وهو أمر مرتبط بالتخطيط الأكاديمي، غير أن مؤسساتنا في فلسفتها وأهدافها وسياساتها لا تقوم على قراءة فعلية صائبة لاحتياجات المجتمع المباشر وغير المباشر، ومن ثم تُصمم برامجها تقليدياً، وفق خطط غير مبتكرة قائمة في الغالب على المحاكاة والتقليد، وهذا ما يُعاني منه الكثير من بلداننا العربية؛ ذلك لأن السياسات التعليمية في عالمنا العربي- الذي انتشرت فيه حمى الجامعات والمؤسسات الأكاديمية بصورة مرعبة، بينما يظل استجلاب الكفايات قائماً على مر السنين بل ربما زادت وتيرته مع تزايد الجامعات ونزاييد البطالة، هذه السياسات لا تقوم على رؤية واضحة حول مواكبة المتغيرات المتسارعة في سوق العمل، ويُعد ذلك من جوانب القصور الكبرى في مؤسساتنا الأكاديمية²⁷.

ولجسر الفجوة العميقة بين سوق العمل وعدم ملاءمة المخرجات في التخطيط الأكاديمي في مؤسساتنا الأكاديمية لابد من آلية علمية تتبّعها مجالس التخطيط الأكاديمي من أهم خطواتها²⁸:
أ. أن يركز التخطيط الأكاديمي بالمؤسسات على بحوث ميدانية علمية شاملة تجريها المؤسسات محلياً وإقليمياً، ثم عالمياً للجامعات التي تنشأ العالمية في مخرجاتها (بحوث موجهة تستهدف احتياجات السوق الفعلية وتستقرئ مستقبله واتجاهاته)

استخدام دراسة الجدوى الاقتصادية لملاءمة مشاريع التكوين الجامعي مع متطلبات سوق الشغل

- ب. تستفتي المؤسسات الأكاديمية خريجها خاصةً العاطلين منهم وأولياء الأمور في معرفة جوانب القصور والثغرات في مجال إعداد المخرج، وأسباب ضعف المنافسة لتلافي القصور وسد الثغرات؛
- ت. إشراك المستفيدين من جماعات سوق العمل الحكومية منها، والخاصة، وأولياء الأمور، والطلاب، في المؤسسات الأكاديمية، ومجالس تخطيطها ومن ثم في دعمها المالي؛
- ث. إقامة شراكة حقيقية بين جماعات سوق العمل وبين المؤسسات الأكاديمية لإنتاج المخرج المطلوب خاصة في مجالي الموارد البشرية والبحوث؛
- ج. إشراك الطلاب الخريجين والطلاب الموجودين إشراكاً فعلياً في إدارة الجامعة، وهو من أهم مطلوبات الجودة في إدارة الجامعة المعاصرة (Gouvernance)؛
- ح. تقوية أواصر التعاون بين الجامعات العربية وبين المنظمة العربية لتأكيد الجودة في التعليم والهيئات النظرية، ومنظمات العمل لجسر الهوة، ومن ثم تحقيق المواءمة بين سوق العمل والمخرجات الأكاديمية محلياً وإقليمياً ودولياً؛
- خ. ترقية أسباب التعاون بين الجامعات الإقليمية والعالمية عن طريق الاتحادات، والروابط، والمنظمات الإقليمية والعالمية للاستفادة من أساليب وتجارب التوفيق بين سوق العمل والمخرجات الأكاديمية؛
- د. استصحاب بحوث وتوصيات الورش، والمؤتمرات، والهيئات، والمنظمات الإقليمية والعالمية في التخطيط الأكاديمي للمؤسسات؛
- ذ. تمثيل جماعات ومنظمات سوق العمل في مجالس التخطيط الأكاديمي بالمؤسسات؛
- ر. إجراء بحوث ميدانية حول مشكلات الخريجين والباحثين، ومستوى الكفايات والمهارات، وأوجه القصور في الخدمات الاجتماعية؛
- ز. المراجعة الدورية للبرامج والمناهج، ودورات التدريب، وفق متغيرات ومطلوبات سوق العمل؛
- س. العناية الكافية، تمويلاً، ورعايةً، وتأهيلاً، بمؤسسات التدريب على المهن بأنواعها المختلفة؛
- ش. إيجاد صيغة مناسبة لمرونة منح الدرجات الأكاديمية، توفر للدارس فرص الخروج والعودة للدراسة للتعرف على مكان العمل ومتطلباته الفعلية؛
- ص. وضع معايير ومواصفات للمؤهل الأكاديمي في مستوياته (المعرفية، والمهارية، والسلوكية) تلتزم بها جهات منح الشهادات؛

استخدام دراسة الجدوى الاقتصادية لملاءمة مشاريع التكوين الجامعي مع متطلبات سوق الشغل

ض. استحداث نظم تدريب وتوجيه مهني جديدة نابعة من احتياجات السوق الفعلية والاستفادة من تجارب الدول العريقة في هذا المجال؛
ط. استهداف الاستراتيجيات والسبل الكفيلة بترقية البرامج والمناهج الخاصة بتأهيل وتدريب المرأة لتأخذ مكانها في سوق العمل بكفاية ومهارة.

رابعاً: كفايات الخريج التي تحقق الجدوى:

بعد قيام الجامعة بدراسة الجدوى الخاصة بفتح التخصصات الجديدة، التي نرى أنها لابد أن تحقق التوازن والمواءمة من خلال عملية التخطيط الجيد الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً مع دراسة الجدوى، حيث لا يمكن تطبيق النتائج المتعلقة بها دون اللجوء إلى عملية التخطيط، الذي يساعد على تحقيق الأهداف المرجوة من التعليم، وتحقيق الملاءمة مع احتياجات سوق الشغل والمهارات المطلوبة في الخريج أو ما يسمى بالكفايات اللازمة المطلوبة في سوق الشغل.

فالخريج المرتقب مطلوب منه أن يتمتع بمجموعة من الكفايات التي تخوله المساهمة والمنافسة في مجتمع المعرفة، هذه الكفايات تتنوع لتشمل²⁹:

أ. : **الكفايات مهنية**: مناسبة الوظيفة للاختصاص، الاستفادة من الدراسة في الكلية في

ممارسة العمل، تقبل رأي الآخرين، العمل بإتقان، الرغبة الذاتية في العمل؛

ب. **الكفايات الأكاديمية**: المعرفة الواسعة في مجال التخصص، الاطلاع على التطورات العلمية

الحديثة والاطلاع على دراسات وأبحاث علمية عديدة، المشاركة في مؤتمرات البحث

العلمي القدرة على عمل أبحاث علمية لخدمة المجتمع، متابعة الاجتماعات وحلقات النقاش

المتعلقة بمجال العمل، المشاركة في دورات تدريبية لتطوير العمل المؤسسي، التحدث

بطلاقة في لغة أجنبية واحدة على الأقل إلى جانب اللغة العربية؛

ت. **الكفايات الثقافية** - :الاطلاع على مشاكل البيئة، المشاركة في الندوات الثقافية، متابعة

البرامج الثقافية المنشورة في وسائل الإعلام، متابعة المنشورات الصحفية، الاهتمام بالأحداث

المحلية، الاهتمام بالأحداث العالمية، القدرة على متابعة المنشورات الصحفية؛

ث. **كفايات الاتصال والتواصل** - :القدرة على التواصل مع الآخرين إلكترونياً، القدرة على

التعامل مع الحاسوب بمهارة، القدرة على استخدام الانترنت، القدرة على استخدام البريد

الإلكتروني، متابعة الدورات التدريبية في المعلوماتية

ج. **الكفايات الشخصية** - :التعاون والعمل بشكل فعال ضمن فريق عمل، القدرة على إنجاز

وظائف متعددة، القدرة على إدارة الوقت بشكل فعال، القدرة على معالجة المشاكل بسرعة،

استخدام دراسة الجدوى الاقتصادية لملاءمة مشاريع التكوين الجامعى مع متطلبات سوق الشغل

القدرة على إبداء أفكار مبتكرة، القدرة على اتخاذ القرار بأسلوب علمى، القدرة على الحوار والمناقشة والإقناع، القدرة على تحمل المسؤولية، القدرة على تحليل بيانات ومعلومات والوصول إلى حلول منطقية.

الخاتمة:

لقد سمحت الدراسات التى قام بها المفكرون الاقتصاديون فى تحول الجامعة من البعد التعليمى التربوي إلى البعد الاقتصادى، فظهر نظرية الرأس المال البشرى غيرت من النظرة إلى التعليم الجامعى الذى أصبح ينظر إليه كمشروع استثمارى، له بُعد اقتصادى كبقية المشاريع الاقتصادية الأخرى، رغم وجود تباين واختلاف فى وجهة نظر منظمات الأعمال والجامعات لمفهوم الاستثمار أو لمفهوم التكلفة والعائد الاقتصادى، فالمشاريع الاقتصادية تتطلب دراسة الجدوى الاقتصادية قبل تنفيذها، حيث تم نقل هذه الفكرة من عالم الأعمال وتطبيقها على مشاريع التعليم الجامعى كدراسة كيفية تحقيق الجدوى الاقتصادية من مشاريع الجامعة المتمثلة فى إنشاء أقسام تعليمية جديدة أو فتح تخصصات جديدة أو إنشاء المخابر البحثية، أو القيام ببحوث علمية ترتبط بالقطاع الاقتصادى، أو إبرام اتفاقيات شراكة مع المؤسسات الاقتصادية... الخ.

فالهدف من دراسة الجدوى الاقتصادية يمكن الجامعة الاستفادة من نتائجها لرسم السياسات وتحديد الأهداف والاستعانة بتحليل سوق الشغل، وتبنى التخطيط الإستراتيجى كآلية لملاءمة التكوين، بهدف إنتاج مخرجات تتناسب مع متطلبات السوق والمهارات المطلوبة فى ذلك، وهذا ما يعنى تحقيق الجدوى الاقتصادية، التى يتم قياسها من خلال معرفة مؤشرات توظيف الخريجين ومدى رضا أرباب العمل عن المهارات التى اكتسبوها فى الجامعة، ولا يمكن أن يتأتى ذلك دون التخطيط الجيد، القادر على الموازنة بين مخرجات التعليم العالى وما هو مطلوب فى سوق الشغل بالإضافة حصول الخريجين على الكفايات اللازمة قبل تخرجهم من الجامعة.

إن تبني الجامعة لدراسة الجدوى الاقتصادية كآلية لدراسة مشاريعها التعليمية يعتبر أداة فعالة قادرة على المساهمة بشكل كبير فى ربطها بسوق الشغل من خلال اعتمادها على دراسة السوق بهدف التعرف على حاجات ورغبات العملاء وحجم النفقات المتوقعة التى سيتم استهلاكها لتلبية هذه الحاجات، والعائد الاقتصادى المرجو منها، فدراسة الجدوى الاقتصادية يعنى دراسة رغبات أصحاب المصالح، بهدف الوصول إلى منتجات تلبي رغبات العملاء الداخليين المتمثلين فى الطلبة والخارجيين المتمثلين فى أرباب العمل، حيث يساهم تطبيق هذه التقنية فى حوكمة التعليم العالى وترشيد نفقاته.

استخدام دراسة الجدوى الاقتصادية لملاءمة مشاريع التكوين الجامعى مع متطلبات سوق الشغل

وتتحقق الجدوى الاقتصادية لمشاريع التكوين عن طريق ملاءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق الشغل من خلال فتح التخصصات المطلوبة في السوق وتكوين خريجين يتميزون بالكفايات المطلوبة في السوق، وتحقيق الملاءمة والموازنة في هذه التخصصات لتجنب هدر المال العام، وتلبية رغبات ورضا أرباب العمل.

لذلك من الأجدر على الجامعة أن تهتم بدراسة الجدوى الاقتصادية في التعليم، في كل مراحل وجوانبه، سواء تعلق الأمر بفتح جامعة جديدة أو التوسع في مشروع تعليمي، مثل فتح كلية جديدة أو قسم جديد أو تخصصات جديدة مثلا، فدراسة الجدوى تساعد الجامعة على تفادي الهدر في عملية الإنفاق وتحقيق الرشادة، والمساعدة في تحقيق الجدوى الاقتصادية من عملية التعليم وتكوين الطلبة.

الهوامش:

- ¹ - عبد العزيز سيد مصطفى، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية: مع تطبيقات باستخدام برنامج MS EXCEL، القاهرة: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2012، ص 08.
- ² - نفس المرجع، نفس الصفحة.
- ³ - معروف هويشار، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، عمان: درا الصفاء، 2004، ص 25.
- ⁴ - أحمد حجي إسماعيل، اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي، القاهرة: دار الفكر العربي، 2002، ص 200.
- ⁵ - محمد الصيرفي، اقتصاديات المشروعات، الإسكندرية، مؤسسة حورس الدولية، 2007، ص 11-12.
- ⁵ - الصيرفي، مرجع سابق، ص 14-15.
- ⁶ - هاشم فوزي دباس العبادي، يوسف حليم الطائي، أفنان عبد علي الأسدي، إدارة التعليم الجامعي: مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر، عمان: دار الوراق، 2008، ص 366.
- ⁷ - عبد الله الرشدان، في اقتصاديات التعليم، عمان: دار وائل، 2008، ص 214.
- ⁸ - ناهد علي فاروق، تكلفة وعائد التعليم والفرصة البديلة، مجلة العلوم الاقتصادية، الخرطوم، المجلد 16، العدد 01، 2015، ص 51.
- ⁹ - لحسن عبد الله باشيوة، عدنان هاشم السامرائي، نماذج رياضية لقياس تكلفة التعليم العالي لأجل تحقيق الجودة الشاملة (دراسة مقارنة بين الفرص الاستثمارية والفرص الضائعة)، ورقة عمل مقدمة في الندوة " إستراتيجية التعليم الجامعي العربي و تحديات القرن الـ 21، المنعقدة في المنامة: خلال الفترة 21-25 أكتوبر 2007، ص 271.
- ¹⁰ - المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، اقتصاديات التعليم، الكويت، 2012، ص 24.
- ¹¹ - أمل خلف العنزي، الجدوى الاقتصادية للتعليم في المملكة العربية السعودية: دراسة التكاليف والعائد من التعليم، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، العدد (76)، أغسطس 2016، ص 315.
- ¹² - نفس المرجع الأنف الذكر، ص 316.
- ¹³ - المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، مرجع سابق، ص 25.
- ² - نفس المرجع الأنف الذكر، ص 26

استخدام دراسة الجدوى الاقتصادية لملاءمة مشاريع التكوين الجامعي مع متطلبات سوق الشغل

- ³ - وائل قاسم راشد، دور مؤشرات التعليم الاقتصادي في النهوض بالتعليم التربوي في البصرة، مجلة العلوم الاقتصادية-، البصرة، العدد 29، المجلد الثامن، كانون الثاني، 2012، ص 38-39.
- ⁴ - الرشيدان، مرجع سابق، ص 123.
- ¹ - العنزي، مرجع سابق، ص 319.
- ² - راشد، مرجع سابق، ص 46.
- ³ - عدنان وديع اقتصاديات التعليم، سلسلة جسر التنمية، العدد (68)، السنة (6) المعهد العربي للتخطيط في الكويت، كانون الأول 2007، ص 4.
- ⁴ - الرشيدان، مرجع سابق، ص 186.
- ¹ - علي عبد القادر وآخرون، العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار الأجنبي، سلسلة جسر التنمية، العدد (8) السنة (الثالثة)، المعهد العربي للتخطيط في الكويت، فبراير 2001، ص 10.
- ² - العنزي، مرجع سابق، ص 320-321.
- ³ - نفس المرجع، ص 321.
- ¹ - الرشيدان، مرجع سابق، ص 177.
- ² - نواف العدوانى، اقتصاديات التعليم: مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، عمان: دار المسيرة، 2007، ص 216-217.
- ¹⁴ - عبد اللطيف محمود محمد، التخطيط لمؤسسات التعليم العالي العربي بأسواق العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 رؤية مستقبلية، المؤتمر 16 للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي و الحث العلمي في الوطن العربي، المنعقد يومي 26-27 ديسمبر 2017، ص 11.
- ¹⁵ - المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية، الإدارة الاقتصادية والاجتماعية للنمو الشامل: الإصدار الثاني، الكويت: 2015، ص 54.
- ¹⁶ - نفس المرجع الأنف الذكر، نفس الصفحة.
- ¹⁷ - محمود محمد، مرجع سابق، ص 12.
- ¹⁸ - نفس المرجع، ص 12-13.
- ¹⁹ - مكتب العمل الدولي، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 97: التقرير الخامس، مهارات من أجل تحسين الاستجابة ونمو العمالة والتنمية، البند الخامس: جنيف 2008، ص 02.
- ²⁰ - علي عبد ربه حسين إسماعيل، تطوير إدارة التعليم الجامعي: في ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة، دراسة نظرية وتطبيقية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2010، ص 110-111.
- ²¹ - حسين الجبوري، التخطيط الإستراتيجي في التعليم : تخطيط معاصر في عالم متجدد، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص 16.
- ²² - محمود محمد، مرجع سابق، ص 24.
- ²³ - بن عمار حسينية، بوزيد سارة، أثر عدم موازنة التكوين الجامعي- الشغل على الإدراج المهني في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول: التكوين الجامعي والمحيط الاقتصادي والاجتماعي، تحديات وأفاق، المنعقد يومي 11-12 نوفمبر 2018، جامعة قسنطينة 3، ص 407.
- ²⁴ - سعيد بن حمد الربيعي، التعليم العالي في عصر العولمة: التغيرات والتحديات وأفاق المستقبل، عمان: دار الشروق، 2008، ص 170.
- ²⁵ - خالد محمد أبو شعيرة، ثائر أحمد غباري، اقتصاديات التربية والتعليم: رؤى معاصرة، عمان: دار الإعصار العلمي، 2015، ص 397.
- ²⁶ - حسينية، سارة، مرجع سابق، ص 407.

استخدام دراسة الجدوى الاقتصادية لملاءمة مشاريع التكوين الجامعي مع متطلبات سوق الشغل

- ²⁷ - حسن حسين البلالي، وآخرون، الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد، عمان: دار المسيرة، 2008، ص 13.
- ²⁸ - عمر أحمد سعيد، جودة المخرجات الأكاديمية وملاءمتها لسوق العمل، المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم، 2012، ص 114-116.
- ²⁹ - علي إسماعيل، بيار جدعون، نورما غمراوي، تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم العالي لمواكبة حاجات المجتمع، بيروت، 16 نوفمبر 2009، ص 16-17.

المراجع:

الكتب

1. أبو شعيرة خالد محمد، ثائر أحمد غباري، اقتصاديات التربية والتعليم: رؤى معاصرة، عمان: دار الإصدار العلمي، 2015.
2. البلالي حسن حسين، وآخرون، الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد، عمان: دار المسيرة، 2008.
3. الجبوري حسين، التخطيط الإستراتيجي في التعليم : تخطيط معاصر في عالم متجدد، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.
4. حجي إسماعيل أحمد، اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي، القاهرة :دار الفكر العربي، 2002.
5. دباس العبادي هاشم فوزي، الطائي يوسف حليم، أفنان عبد علي الأسدي، إدارة التعليم الجامعي: مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر، عمان: دار الوراق، 2008،
6. الربيعي سعيد بن حمد، التعليم العالي في عصر العولمة: التغيرات والتحديات وأفاق المستقبل، عمان: دار الشروق، 2008.
7. الرشدان عبد الله، في اقتصاديات التعليم، عمان: دار وائل، 2008.
8. سعيد عمر أحمد، جودة المخرجات الأكاديمية وملاءمتها لسوق العمل، المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم، 2012.
9. سيد مصطفى عبد العزيز، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية: مع تطبيقات باستخدام برنامج MS EXCEL، القاهرة: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2012.
10. الصيرفي محمد، اقتصاديات المشروعات، الإسكندرية، مؤسسة حورس الدولية، 2007.
11. عبد ربه حسين إسماعيل علي، تطوير إدارة التعليم الجامعي: في ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة، دراسة نظرية وتطبيقية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2010.
12. العدوان نواف، اقتصاديات التعليم: مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، عمان: دار المسيرة، 2007، ص 216-217.
13. المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، اقتصاديات التعليم، الكويت، 2012.

استخدام دراسة الجدوى الاقتصادية لملاءمة مشاريع التكوين الجامعي مع متطلبات سوق الشغل

14. المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية، الإدارة الاقتصادية والاجتماعية للنمو الشامل: الإصدار الثاني، الكويت: 2015.
15. مكتب العمل الدولي، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 97: التقرير الخامس، مهارات من أجل تحسين الاستجابة ونمو العمالة والتنمية، البند الخامس: جنيف 2008.
16. هويشار معروف، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، عمان: درا الصفاء، 2004.
17. وديع عدنان اقتصاديات التعليم، سلسلة جسور التنمية، العدد (68)، السنة (6) المعهد العربي للتخطيط في الكويت، كانون الأول 2007.

المقالات

1. علي فاروق ناهد، تكلفة وعائد التعليم والفرصة البديلة، مجلة العلوم الاقتصادية، الخرطوم، المجلد 16، العدد 01، 2015.
2. العنزي أمل خلف، الجدوى الاقتصادية للتعليم في المملكة العربية السعودية: دراسة التكاليف والعائد من التعليم، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، العدد (76)، أغسطس 2016.

أشغال الملتقيات

1. إسماعيل علي، جدعون بيار، غمراوي نورما، تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم العالي لمواكبة حاجات المجتمع، بيروت، 16 نوفمبر 2009..
2. باشوية لحسن عبد الله، السامرائي عدنان هاشم، نماذج رياضية لقياس تكلفة التعليم العالي لأجل تحقيق الجودة الشاملة (دراسة مقارنة بين الفرص الاستثمارية والفرص الضائعة)، ورقة عمل مقدمة في الندوة " إستراتيجية التعليم الجامعي العربي و تحديات القرن الـ 21، المنعقدة في المنامة: خلال الفترة 21-25 أكتوبر 2007.
3. بن عمار حسبية، بوزيد سارة، أثر عدم موازنة التكوين الجامعي- الشغل على الإدراج المهني في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول: التكوين الجامعي والمحيط الاقتصادي والاجتماعي، تحديات وأفاق، المنعقد يومي 11-12 نوفمبر 2018، جامعة قسنطينة 3.
4. عبد القادر علي وآخرون، العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار الأجنبي، سلسلة جسر التنمية، العدد (8) السنة (الثالثة)، المعهد العربي للتخطيط في الكويت، فبراير 2001.
5. عبد اللطيف محمود محمد، التخطيط لمؤسسات التعليم العالي العربي بأسواق العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 رؤية مستقبلية، المؤتمر 16 للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، المنعقد يومي 26-27 ديسمبر 2017